في الحدث

▪ حازم مبيضين

موسكو هي العنوان

ليس مفهوماً لماذا لم تكن موسكو هي المحطة الثانية بعد دمشق، في جولة المبعوث الأممي كوفي عنان، والتي أتت بعد مجزرة الحولة، التي ذهب ضحيتها أكثر من ١٢٠ مواطناً، بينهم عدد من الأطفال، فالمؤكد أن العواصم التي يزورها، على أهميتها، لا تملك قراراً يمكن إلزام أي من طرفي الصراع بتطبيقه، صحيح أنه قد يسمع فيها وجهات نظر وآراء تساعده في تطبيق بنود مبادرته، لكن الأكثر أهمية هو الدور الروسي، الذي استمر حتى اللحظة في دعم النظام السوري، وأمن له حماية من أي تحرك دولي ضده، عبر اللجوء إلى الفيتو، كلما حاول مجلس الأمن التوافق على أمر، يرفضه النظام السوري ولا يقبل بتطبيقه.

نفترض أن الدبلوماسي العريق، يمتلك ما يكفي من الخبرة والدراية، ليعلم أن موسكو هي الوحيدة، القادرة على التحدث بمنتهى الصراحة مع الرئيس الأسد، وأنها بالإضافة لذلك لا تعدم خطوط اتصال بمعارضيه، وبينهم العديد من اليساريين، الذين زاروها أكثر من مرة، دون أن يتمكنوا من تغيير موقفها تجاه دمشق، وهي الوحيدة القادرة على الضغط بالاتجاهين، أي الحكومة والمعارضة، وأن مصالحها وليس المبادئ، هي ما يدفعها لتبني هذا الموقف، المضاد لموقف المجتمع الدولي، وأن تبنيها لوجهة نظر النظام السوري، إزاء كل تطور على الأرض، ليس أكثر من مناكفة لمن يقف ضده من دول العالم، ولا يعبر عن حقيقة معرفتها بتفاصيل الأحداث في بلد بات نقطة الارتكاز الأخيرة لروسيا في هذه المنطقة من العالم.

يبدو بديهياً أن على عنان التحرك على خلفية أن لروسيا مصالح عميقة الجذور، وشديدة الأهمية في بلاد الشام، وأنها بعد استيعابها لما حصل في ليبيا، مستعدة للمناورة طويلاً، للحفاظ على تلك المصالح، وضمان استمرارها، إما بالاستمرار في دعم نظام الأسد، وعدم السماح بسقوطه، وهو القادر على حفظ تلك المصالح، أو بضمانها عند بديله، الذي ينبغي بحسب الفهم الروسي، أن لاينتمي إلى الاسلام السياسي، خشية تأثير ذلك على الجمهوريات الروسية، التي يعتنق مواطنوها الإسلام، والمستعدون لاغتنام أي فرصة للتمرد على سلطة موسكو، المستمرة منذ أيام الاتحاد السوفييتي الملحد، إلى روسيا الاتحادية المسيحية بامتياز.

إلا إن كان لما يسمى المجتمع الدولي، مصلحة في استمرار دورة العنف الدموي في سوريا، أو المرور باستحقاقات، تنتظر نتائجها عواصم دول ذلك المجتمع، كالانتخابات الرئاسية في أميركا، فإن الأزمة السورية بحاجة إلى حسم سريع، بعد أن انزلقت البلاد إلى حرب أهلية، على خلفيات طائفية، لعل من تجلياتها مجزرة الحولة، والكثير من شبيهاتها التي لا تزال طي الكتمان، وليس مهماً عند محبي سورية وشعبها، لمصلحة من سيكون ذلك الحسم، فالمهم أن تستعيد البلاد أمنها وأمان شعبها، وتحافظ على وحدتها، مع ضرورة الانتباه إلى أن المجتمع السوري ليس أكثر من موزاييك يضم حوالي العشرين لوناً من الطوائف والقوميات.

ثمة حديث عن توجه غربي يسعى لتكرار التجربة اليمنية في سوريا، التي لم تكن لتنجح لولا النفوذ السعودي على صالح ومعارضيه، وهو نفوذ يشبه ما لموسكو على دمشق، وإن كنا نعلم يقيناً، أن الأسد يرفض الفكرة من حيث المبدأ، مثلما يرفض القياس، فإننا نذكر أن علي عبد الله صالح ما زال يرفض الفكرة حتى اليوم، لكن الظروف فرضت عليه وعلى معارضيه قبولها، وبذلك خرجت البلاد بأقل قدر من الخسائر، استمر النظام ليتطور إلى ما يريده الشعب، ولم تعم الفوضى كما هو حاصل في ليبيا، أو كما حصل في العراق، أو كما هي مرشحة لذلك مصر.

وبعد، العنوان الرئيس الذي يتوجب على عنان التوجه إليه، هو موسكو، إن كان يبحث جدياً عن حل للأزمة السورية، قبل أن تتفاقم وتنشر شررها في كل المنطقة.

تظاهرة مناهضة للنظام في احد المدن السورية (أ.ف.ب)

"مشاعل النصر" تجتاح سوريا واتهام أميركا بمجزرة الحولة

□ دمشق / CNN

شهدت العديد من المدن السورية احتجاجات حاشدة الجمعة، ضمن ما يُعرف بـ"جمعة أطفال الحولة مشاعل النصر"، في الوقت الذي بدأ فيه مجلس حقوق الإنسان، التابع للأمم المتحدة، جلسة في مقره بمدينة جنيف بسويسرا، لمناقشة المجزرة التي شهدتها مدينة "الحولة"، في حمص، وأسفرت عن سقوط ١٠٨ قتلى، بينهم عشرات الأطفال.

وأفادت مصادر بالمعارضة باندلاع مواجهات عنيفة بين المتظاهرين والقوات الموالية لنظام الرئيس بشار الأسد، في مختلف المحافظات السورية، فيما جددت القوات النظامية قصفها لمدينة الحولة، بعد نحو أسبوع على المجزرة، التي نفت دمشق مسؤوليتها عنها، وتتهم من أسمتهم "المجموعات الإرهابية المسلحة"، في إشارة إلى "الجيش السوري الحر"، بالوقوف وراءها.

وقالت لجان التنسيق المحلية، إحدى أكبر جماعات المعارضة العاملة داخل سوريا، إن مظاهرة خرجت من مسجد "النشاوي"، في ريف دمشق، تهتف بسقوط النظام، رغم "الحصار الأمني"، الذي تفرضه قوات الأسد على المدينة، فيما خرجت مظاهرات أخرى من مسجد "الحسين"، في درعا، كما خرجت مظاهرات أخرى في كل من دير الزور، والحسكة، وغيرها من المدن السورية.

وذكر "المرصد السوري لحقوق الإنسان"، من مقره بالعاصمة البريطانية لندن، أن اشتباكات عنيفة اندلعت في بلدتين على الأقل بمحافظة درعا، كما سمعت أصوات إطلاق نار كثيف، وأصوات انفجارات في مدينة دوما، التي تعرضت لقصف عنيف من قبل القوات الحكومية، التي تفرض حصاراً شاملاً على المدينة، وإثر محاولة اقتحامها، في وقت سابق فجر الجمعة.في الغضون، وعلى بعد آلاف الأميال، وفي مدينة جنيف، عقد مجلس حقوق الإنسان جلسة طارئة الجمعة، للنظر في "الوضع المأساوي لحقوق الإنسان في سوريا"، مع دخول الاحتجاجات ضد نظام الأسد شهرها الـ١٥، والتي تواجهها القوات الحكومية بحملة قمع، أسفرت عن سقوط ما يقرب من ١٥ ألف قتيل، بحسب تقديرات المعارضة السورية، فضلاً عن تشريد مئات الآلاف.

وكشفت مصادر دبلوماسية أن مجلس حقوق الإنسان يعتزم توجيه دعوة لإجراء تحقيق كامل، من قبل الأمم المتحدة، في المجزرة التي وقعت بمدينة الحولة، في ٢٥ مايو/ أيار الماضي، والتي أثارت موجة انتقادات واسعة ضد نظام الأسد، حيث قامت عدد من الدول الغربية، بالإضافة إلى أستراليا واليابان، بطرد السفراء وأعضاء البعثات الدبلوماسية السورية لديها.

من جانبها، وجهت وزارة الخارجية والمغتربين بالحكومة السورية رسالة إلى "الجهات المعنية" في مجلس حقوق الإنسان، حول "استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان، وإعاقة حق الشعوب في تقرير المصير"، حيث أكدت أن "الدول النامية كانت الأكثر تضرراً منها"، بحسب الرسالة التي أوردت وكالة الأنباء السورية "سانا" مقتطفات منها الجمعة.

وأعربت الوزارة، في رسالتها، عن "قلقها من الجهود التي تبذلها الدول، التي تستخدم المرتزقة، للالتفاف على عمل الدول النامية، في مكافحة ظاهرة المرتزقة، حيث قامت تلك الدول بابتكار تسميات أكثر عصرية، مثل تعبير الشركات العسكرية والأمنية الخاصة"، واتهمت بعض الدول، من بينها الولايات المتحدة، وقطر، والسعودية، وتركيا، بالتورط في أعمال القتل الجارية في سوريا.

وتابعت أن تلك الدول "تعمل حالياً على إقناع العالم بأن هذه الشركات هي عبارة عن بضعة حراس يعملون في حماية المدارس أو البعثات الدبلوماسية، في الدول التي تشهد أوضاعا أمنية غير مستقرة لتبعد الشبهة عن الدور الحقيقي لهذه الشركات في كونها جيوشا محاربة من الباطن تشن حروبا بالوكالة، بينما تبقى الدول التي تستخدمها نظيفة الأيدي من الدم الذي يهدره المرتزقة."

وقالت الوزارة إن "تلك الدول تبذل جهودا مضنية لجعل العالم ينسى حقيقة هؤلاء، كما تسعى للتغطية القانونية على أعمالهم، من خلال إعفائهم من أي محاسبة قانونية، وإدخال العالم في جدل قانوني عقيم عن ماهية القانون الذي يجب أن يطبق عليهم، لحرف النظر عن القضية الأساسية، وهي قيام هذه المجموعات بانتهاك حقوق الإنسان، وضرورة إنهاء عملها."

وأشارت الوزارة في رسالتها إلى أنه "ورغم كل جهود الدول التي تستخدم المرتزقة، للتغطية على أفعالها، تظهر إلى العلن، بين الحين والآخر، مجازر ترتكبها الشركات الأمنية، لتعطي العالم لمحة سريعة عن حقيقة هذه الشركات وانتهاكاتها، قبل أن تتدخل الدول التي تستخدمها بسرعة، لتعيد التعتيم على تلك الانتهاكات."

وانتقدت وزارة الخارجية تلك الدول لممارسة "المعايير المزدوجة في مقاربتها لمسائل حقوق الإنسان"، وأشارت إلى أنه "في الوقت الذي تعطي فيه الأوامر لهذه الشركات لتنفيذ حروبها ضد الدول النامية، وتنتهك حق شعوبها بتقرير المصير، تأتي هذه الدول لتتشدق بالدفاع عن حقوق الإنسان في منابر الأمم المتحدة."

وتابعت: "وإذ تعتبر الوزارة أن أحد أبرز الأمثلة على تعامل هذه الدول بمعايير مزدوجة في التعامل مع مسألة المرتزقة، هو الأحداث في سوريا، فإنها تؤكد لمجلس حقوق الإنسان توفر معلومات مؤكدة حول قيام شركات مرتزقة أمريكية بتدريب مرتزقة للقيام بأعمال العنف التي تشهدها سوريا اليوم."

وأضافت: "وهناك دول في المنطقة، مثل قطر والسعودية وتركيا، تقوم بدعم تلك الشركات، وتسهيل مهماتها، في قتل السوريين، ضاربة عرض الحائط بكل الجهود الدولية لمكافحة المرتزقة، ومنتهكة قرارات الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، لإدانة هذه الظاهرة."

البحرين: رجب يدعو للحوار ورجب تشكك بالدعوة

□ المنامة / BBC

بعد أيام على إطلاق سراحه، دعا الناشط الحقوقي، نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان "المنحل"، قادة المعارضة في المملكة الخليجية إلى الحوار مع الحكم، لتحقيق "المطالب المشروعة"، التي انطلقت من أجلها الاحتجاجات، منذ ١٤ فبراير/ شباط من العام الماضي.

وقال الناشط البحريني، في مقابلة مع CNN بالعربية، إنه يدعم كل التوجهات السياسية، التي من شأنها "بدء الحوار مع الحكم، لتحقيق مطالب الناس، أو لإثبات أن الحكومة غير جادة، ولا تريد الحوار الحقيقي، ومن ثم الدعوة وبشكل أكبر للحراك السياسي من خلال الشارع، وطرق سياسية سلمية أخرى."

وأضاف رجب، الذي أمرت محكمة الجنايات الصغرى سراحه، بكفالة قدرها ٣٠٠ دينار كويتي (٨٠٠ دولار) ومنعته من السفر، وذلك بعد اعتقاله على مدى ثلاثة أسابيع، لاتهامه بـ"إهانة هيئة نظامية"، و"التحريض" على التظاهر بالمخالفة لأحكام القانون، أنه سوف يواصل "العمل الحقوقي للدفاع عن الناس، خصوصاً التظاهرات السلمية."

وقال رجب، في تصريحاته لـCNN بالعربية، إن مواقفه لم تتغير بسبب الاعتقال أو المحاكمة، متهماً القضاء في البحرين بأنه "غير مستقل"، واعتبر أن اعتقاله "قضية قانونية بحتة، جاءت نتيجة تراكمات، وبسبب نشاطاته الحقوقية المستمرة."

كما أكد الناشط البحريني، نبيل أحمد عبد الرسول رجب، أنه سوف يواصل "تعرية جميع أنواع الفساد المستشري في الحكومة، خصوصاً من قبل رئيس الحكومة"، على حد تعبيره.

يُذكر أن وزير العدل، الشيخ خالد آل خليفة، كان قد جدد دعوة المعارضة إلى الحوار، وهي الدعوة التي اعتبرتها المعارضة "دعاية للاستهلاك"، في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة أن "خيوط الحوار" بدأت مع حركة "الوفاق"، إحدى أكبر جماعات المعارضة الشيعية.من جانبها، قالت وزيرة الدولة لشؤون الإعلام، سميرة رجب، لـCNN بالعربية، إن الحوار مع المعارضة مطروح قبل دعوة نبيل رجب، الذي وصفته بأنه "فقد مصداقيته، عندما تجاوز مجالات حقوق الإنسان إلى مستوى العمل السياسي بمختلف أنواعه."

كما وصفت الوزيرة، والتي تنتمي لنفس أسرة الناشط الحقوقي، ابن عمها بأنه "ليس بشخص محايد، ولا يرى الصورة بتوازن كامل."

وأوضحت رجب أن "هناك خيوطا للحوار بدأت مع جمعية الوفاق، على أساس أنها تمثل المعارضة، وأن العمل الآن جار لتذليل الصعوبات والعقبات، التي تطرحها المعارضة، من شروط تعجيزية، بل هناك اتصالات ووساطات لتحقيق ذلك ولكن المحاولة بطيئة."

وكانت محكمة بحرينية قد أفرجت بكفالة عن رجب، الذي اعتقل في ٥ مايو/ أيار الماضي، حيث يواجه اتهامات في ثلاث قضايا تتضمن التجمهر غير المشروع، والإساءة للسلطات عبر موقع "تويتر"، وتم الإفراج عنه بكفالة ٨٠٠ دولار، وهو بانتظار المحاكمة في ١٧ يونيو/ حزيران الجاري.

طالبان تتعهد بقتل طبيب ساعد باغتيال بن لادن

قال متحدث باسم حركة طالبان الباكستانية، إن الجماعة تعهدت بقتل شكيل أفريدي، الطبيب الباكستاني المسجون والمتهم بمساعدة وكالة الاستخبارات المركزية في اغتيال زعيم تنظيم القاعدة الراحل أسامة بن لادن. وأضاف إحسان الله إحسان المتحدث باسم طالبان لشبكة CNN عبر الهاتف: "سوف نقطع أوصاله عندما نجده.. لقد تجسس لحساب الولايات المتحدة لملاحقة البطل أسامة بن لادن." ويقول مسؤولون باكستانيون إن أفريدي يقبع في سجن في مدينة بيشاور شمال غرب باكستان.

وفي حين تقول حركة طالبان الباكستانية إن أفريدي هو الهدف رقم واحد على قائمة المطلوبين لها، يقول شقيقه جميل لشبكة CNN "إنه يخشى على سلامة أفريدي،" داعيا الولايات المتحدة للمساعدة في إطلاق سراحه. وأضاف جميل أفريدي "أخي لم يفعل أي شيء ضد باكستان.. إذا كان ساعد الولايات المتحدة، فذلك لصالح باكستان... على الحكومة الأمريكية أن تساعدنا بأي طريقة ممكنة."

والأسبوع الماضي، دانت محكمة باكستانية شكيل أفريدي بتهمة الخيانة العظمى وحكمت عليه بالسجن ٣٣ عاما، إضافة إلى تغريمه ٣٥٠٠ دولار بتهمة التجسس لحساب الولايات المتحدة.

ونظرت المحكمة في القضية المرفوعة ضد أفريدي لمدة شهرين، وقال مسؤولون إنه لم يتح للطبيب فرصة الدفاع عن نفسه، وفقا لقوانين نظام العدالة القبلي.

وكانت السلطات الباكستانية قد قالت إن أفريدي متهم بتنفيذ حملة تطعيم وهمية، ما سمح لوكالة الاستخبارات الأمريكية بالحصول على عينات من حمض نووي أدت في نهاية المطاف إلى مقتل بن لادن. وأظهر تقرير لجنة تحقيق حكومية في وفاة زعيم تنظيم القاعدة السابق، إن التهم الموجهة لأفريدي تأتي ضمن إطار "التآمر ضد الدولة في باكستان والخيانة العظمى."

وفي يوليو/تموز الماضي، اعتقلت السلطات الباكستانية الطبيب الذي يشتبه في مساعدته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بجمع حمض نووي من أشخاص أقاموا في مجمع زعيم تنظيم القاعدة، أسامه بن لادن، في محاولة للتأكد من اختبائه في المجمع. وكان جهاز التجسس الأمريكي قد جند الطبيب، في سياق محاولته لجمع حمض نووي من أعضاء عائلة بن لادن في المجمع الذي اغتيل فيه بمنطقة "أبوت أباد"، وذلك بتنظيم برنامج تطعيم في المنطقة. وقال سكان المنطقة لـCNN أن امرأتين زعمتا أنهما ممرضتان زارتا بيوت المنطقة وعرضتا التطعيم المجاني للأطفال، وتمكنت ممرضة تعمل لدى الطبيب الموقوف من الدخول إلى مجمع بن لادن. ولم يتضح مدى نجاح حملة التطعيم في الحصول على الحمض النووي لزعيم تنظيم القاعدة، رغم أن أحد المصادر قال إنها لم تكلل بالنجاح.

مرسي: سأعمل على إبقاء مبارك في السجن مدى الحياة

القاهرة / رويترز

قال مرشح الرئاسة المصرية محمد مرسي إنه سيعمل على بقاء الرئيس المصري السابق محمد حسني مبارك في السجن مدى الحياة، مهما كان الحكم الذي سيُصدَر بحقه.

وطالب مرسي بإعادة محاكمة مبارك وباقي المتهمين، وفقا لأدلة اتهام جديدة لتأخذ العدالة مجراها بحقهم.

وقال: أنا أؤكد على ضرورة أن تعاد محاكمة هؤلاء طبقا لأدلة اتهام جديدة ولا أتصور أن ذلك صعب أو مستحيل لكن يمكن من خلال السلطة التنفيذية ورجال الشرطة الشرفاء والنيابة العامة أن تكون هناك أدلة اتهام حقيقية ينال بها مبارك والمتهمون معه جزاءهم القانوني العادل.

وفي أول مقابلة له مع الإعلام الدولي منذ فوزه في الجولة الأولى سعى مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي لجذب الثوار الذين أطلقوا حملتهم العام الماضي بالتعهد أن يبقى الرئيس الذي أسقطوه حسني مبارك في السجن إلى الأبد إذا انتخب أيا كان الحكم الذي سيصدر يوم السبت في القضية التي يحاكم فيها.

وقال مرسي لرويترز بينما يعمل هو وجماعته السياسة التي حولته من رجل غير معروف إلى منافس على منصب الرئيس لكسب تأييد الليبراليين الذين يشعرون بخيبة أمل ويواجهون اختيارا محرجا بينه وبين آخر رئيس للوزراء في عهد مبارك لا أتصور أبدا أن المحكمة تفرج عن مبارك كلمة الإفراج هذه لا محل لها الآن."

وبعد ثلاثة أيام من إعلان نتائج الجولة الأولى التي أجريت الأسبوع الماضي والتي أكدت أن مرسي (٦٠ عاما) الذي درس الهندسة في الولايات المتحدة سيواجه قائد القوات الجوية السابق أحمد شفيق والذي لا يزال يقول إن مبارك مثله الأعلى لم يحصل مرشح جماعة الإخوان على تأييد أي من المرشحين الخاسرين الكبار.

وعرض مرسي عددا من السياسات التي استهدفت جذب الوسط وشدد على أنه البديل الوحيد لمزيد من الحكم العسكري أيا كانت الشكوك والهواجس تجاه جماعة الإخوان التي أربكت من أطلقوا الاحتجاجات المناهضة لمبارك.وقال مرسي إن الشعب الذي ثار على مبارك لن يقبل نظامه مرة أخرى مشددا على أن الإخوان المسلمين كانوا شركاء في الثورة التي يقول منتقدون إن الإخوان لا ينتسبون لها تماما بسبب تردد الجماعة في مناهضة نظام مبارك.

ومع ذلك أظهرت الجماعة أنها القوة الوحيدة الأكبر بين الجماهير المصرية متجاوزة كثيرا التأييد الذي يلقاه العلمانيون والليبراليون في المدن الذين خرجوا إلى الشوارع العام الماضي. وإذا فاز مرسي فستكون الجماعة التي لها أكبر كتلة في البرلمان بالفعل مسؤولة عن جميع الهيئات الحاكمة بعد أن يسلم المجلس العسكري الحكم بحلول الأول من يوليو تموز وسوف تكون بذلك قد زادت المكاسب التي حققها الإسلاميون عبر الشمال الافريقي.

لكن مرسي لا يمكن أن يطمئن إلى الفوز في الاقتراع المقرر له يوما ١٦ و من يونيو حزيران في وقت حقق فيه شفيق الذي عينه مبارك رئيسا للوزراء في أيامه الأخيرة في الحكم تقدما كبيرا في الجولة الأولى مكنه من الإعادة بفضل أصوات المصريين التواقين بشدة لعودة الأمن بعد ١٥ شهرا من الاضطراب منذ إسقاط مبارك.

وسعيا لتوسيع جاذبيته مد مرسي يده لمنافسيه الذين خسروا في الجولة الأولى قائلا إنه يفتح مناصب نائب الرئيس وايضا منصب رئيس الوزراء أمام سياسيين من خارج جماعته. وحاول تهدئة مخاوف الليبراليين والمسيحيين القلقين قائلا إنه إذا انتخب فلن يطبق القواعد الإسلامية الصارمة على المجتمع.

وبينما تقترب الانتخابات حصل مرسي على تأييد السلفيين الذين يشكلون ثاني أكبر كتلة في البرلمان لكنه لم يحصل إلى الآن على تأييد مرشحي الوسط الذين خرجوا في الجولة الأولى وربما يكون في احتياج لتأييدهم من أجل أن ينجح.

وقال مرسي في المقابلة التي أجريت في فندق في ضواحي العاصمة إذا لم يدعم (كل منهم) مرشح الثورة والمضي إلى الاستقرار والحرية الحقيقية وإلى مصر الجديدة فمن يدعم؟

"وأضاف أنا يقيني أنهم يدعمون مسيرة الثورة."

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح